وثائق تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي
في العهد العثماني

د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

جامعة قطر ـ الدوحة

ان الحديث عن ماهية الوثائق المتصلة بتاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني يستلزم باديء ذي بدء، وضع توصيف موجز لنوعيات هذه الوثائق المختلفة واماكن حفظها، ثم كيفية الاستفادة منها، واهمية كل نوع من أنواعها في دراسة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني. ولذا فان هذه الدراسة ستشمل العناصر التالية:

(اولا) : أنواع هذه الوثائق وتوصيفها واماكن حفظها.

(ثانيا) : كيفية الاستفادة من هذه الوثائق في دراسة الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعيــة.

(ثالثا) : تقويــم وخاتمــة.

* * *

(اولا) : انواع هذه الوثائق وتوصيفها واماكن حفظها :

ان وثائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر في العصر العثماني تشمل :

١ ـ دفاتر الالتزام : ويحمل الدفتر الاول منها تاريخ ١٠٦٩ هـ ـ ١٦٥٨ م، وهو تاريخ بدء تطبيق هذا النظام في مصر، وهذه السجلات عبارة عن دفاتر مستطيلة الشكل، طول كل منها ٤٥ سم، وعرضه ٢٠ سم، ويبلغ عددها (١٥٠٠) سجل، وتحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية، بعد نقلها من دار المحفوظات التي كانت تحفظها من قبل، وهذه السجلات بعضها خاص بولايات الوجه البحري، وبعضها خاص بولايات الوجه القبلي (١)، وقد خصص لكل عام سجل خاص بولايات الوجه البحري، وسجل اخر خاص بولايات الوجه القبلي، وبيانات هذه السجلات تقتصر على تسجيل اسماء الولايات والنواحي التي تتبع كل ولاية، واسماء الملتزمين بهذه

النواحي ، وحصة كل ملتزم بالقيراط (٢) ولا تسجل اية معلومات تفصيلية عن مساحة الناحية (القرية) ، بالفدان كما تهمل ذكر قيمة الضريبة الاميرية المقررة على الفدان الواحد وانما تكتفي بذكر جملة الاموال الاميرية ، وغير الاميرية المقررة على الناحية (القرية) واقساطها وميعاد سداد هذه الاقساط وقيمة كل قسط ، وفي نهاية الجزء الخاص بكل ولاية من السجل نجد تسجيلا للحساب الاجمالي المطلوب من الولاية ، وجملة المصروفات المخصصة للادارة المحلية من هذا الحساب ، وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية ، وفي نهاية السجل نجد تسجيلا كاملا لاجمالي الاموال المطلوبة من الولايات المسجلة به ونعتقد ان هذه السجلات تركت تسجيل البيانات التفصيلية المشار اليها ، اعتمادا على انها مسجلة بدفاتر شهود القرى والمراقبين ، واجهزة الادارة المحلية التي كانت قائمة آنذاك ، والتي كانت مسؤولة امام الروزنامة عن تسديد اجمالي الاموال المقررة التي سجلتها دفاتر الالتزام ، ولكن مما يؤسف له ان دفاتر الادارة المحلية في الريف غير موجودة بدور حفظ الوثائق .

٢ ـ **دفاتر الجمارك (الكمارك)** : يحمل السجل الاول من هذه السجلات تاريخ ١٠٨٢هـ / ١٦٧١ ، وتحتوي هذه السجلات على معلومات وفيرة عن جمارك بولاق ومصر القديمة ، والسويس ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، ووكالة البذور بالمحلة الكبرى ، ووكالة البذور ببولاق ، وسوق الارز برشيد ، والمعلومات المالية المسجلة بهذه السجلات ترسم صورة واضحة عن ايرادات الروزنامة من هذه الايرادات التي كانت تجبى من هذه الجمارك والوكالات والاسواق ، كما تعطي صورة واضحة عن المخصصات التي كانت تحددها الروزنامة من هذه الايرادات لرجال القلاع المسؤولين عن حراستها وبخاصة قلاع السويس والاسكندرية ودمياط ورشيد وهذه الحقيقة تتضح مما سجلته دفاتر المرتبات الخاصة برجال هذه القلاع وكذلك الاوامر الصادرة من باشوات مصر الى حكام تلك الثغور والتي كانت تنص على صرف مبالغ تحددها تلك الاوامر لرجال هذه القلاع على ان تخصم هذه المبالغ من واردات جمرك . . . (٣) فالمعلومات المالية التي تحتوي عليها هذه السجلات جد مفيدة في الوقوف على حالة مصر الاقتصادية وبخاصة في مجال التجارة وتحفظ هذه السجلات الان في دار الوثائق التاريخية بعد نقلها من دار المحفوظات العمومية .

٣ ـ **دفاتر الجراية والعليق** : وهي سجلات المرتبات العينية من قمح وشعير ، وعددها ٨٠٠ سجل تبدأ من ١٠٦٦ هـ/١٦٥٥ ، وتحفظ الان بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، والمعلومات التي تحتويها هذه السجلات تفيد في الوقوف على قيمة ومقدار المرتبات التي كانت تدفع لكل من الباشا ، وقاضي العسكر ، والدفتردار والامراء

الصناجق ، وكبار رجال الفرق العسكرية وكتاب الخزينة والمحالين على المعاش من موظفي الادارة ، وكذلك مرتبات كبار العلماء والاشراف وغيرهم من رجال الدين ، فهذه السجلات مصدر هام لدراسة اوجه الصرف من الخزينة العامة (الروزنامة) .

٤ ـ **دفاتر الرزق الاحباسية** : وهي دفاتر خاصة بالاراضي الموقوفة على اوجه البر ، وتحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة ، بعد نقلها من دار المحفوظات العمومية ، وهذه السجلات تحتوي على معلومات هامة عن هذا النوع من الاراضي حيث نجد فيها تسجيلا كاملا وتتبعا لتاريخ كل رزقة واصحاب حق الانتفاع بها ، والملتزمين بها وقيمة دخل كل منها ، وصور الحجج الشرعية التي صدرت بخصوصها والافراجات والفرمانات التي صدرت لتنظيم حق الانتفاع بهذه الرزق ، وأوجه صرف ريعها في حالة انقراض ذرية اصحاب حق الانتفاع بها فهذه الدفاتر ذات اهمية كبيرة في دراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، بل والحياة الدينية في العصر العثماني .

٥ ـ **دفاتر خدمة الديوان عربي** : تحفظ حاليا بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة وهذه الدفاتر بها تفصيل كامل لمرتبات موظفي رجال الادارة المركزية والمحلية ، وغيرهم من الموظفين ، وفي نهاية كل دفتر من هذه الدفاتر توجد الحجج والفرمانات الخاصة ببعض التغيرات الادارية في الريف ، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم ، والبت فيها بالرفض او القبول ، وهي ذات فائدة لدراسة الحياة الاقتصادية .

٦ ـ **دفاتر الجسور** : يوجد الدفتر الوحيد الذي عثرنا عليه بدار الوثائق بعد نقله من دار المحفوظات وهذا السجل خاص بالجسور السلطانية والبلدية التي كانت قائمة بالوجه البحري آنذاك ، وبه معلومات عن الاعباء المالية التي كان على القرى تحملها في عملية جرف هذه الجسور ، وكيفية تحويل الجسور البلدية الى جسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ، ويوجد بنهاية الدفتر البيورلديات والفرمانات والحجج الشرعية الخاصة بكل جسر .

٧ ـ **دفاتر الترابيع** : دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية سنة ١٢١٥ هـ /١٨٠٠ م ، وقد اخذ هؤلاء العلماء معلومات هذه الدفاتر من دفاتر المعلمين الاقباط (الصرافين) و (المباشرين) ، ولذا فان معلومات هذه الدفاتر ، جاءت وافيــة تماما وهي تسد بصورة كاملة النقص الذي يوجد بدفاتر الالتزام ففيها تسجيل كامل لمساحة كل ناحية (قرية) بالفدان وانواع ارض كل ناحية حسب جودتها ، والمال الميري المقرر على كل فدان حسب نوع جودة الارض ، وهذا ما اهملته دفاتر الالتزام ، ثم تسجل هذه الدفاتر انواع الضرائب الاخرى ، وبها تسجيل كامل لأنواع العادات ،

التي فرضها رجال الادارة على الفلاحين وقيمة كل عادة نقداً ، والتي كانت تشكل ما عرف باسم المال البراني ، ولم نعثر من هذه الدفاتر الا على المجموعة الخاصة بالوجه البحري ، والتي تحمل ارقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، وجميعها مكتوبة باللغة العربية وقد كنت اول من عثر عليها واستفاد منها منذ أن وضعها رجال الحملة الفرنسية عام ١٢١٥ هـ/١٨٠٠ م . وهذه الدفاتر تكمل الصورة العامة للاعباء المالية التي كان يتحملها الفلاحون .

٨ ـ **أرشيف المحكمة الشرعية** : يوجد حاليا بمقر الشهر العقاري ، شارع رمسيس بالقاهرة ، ويعد هذا الارشيف من أثمن المصادر لكتابة تاريخ مصر في العهد العثماني ، ويحتوي هذا الارشيف على سجلات المحاكم الشرعية التي انشئت في ذلك العصر وهي : محكمة الباب العالي وعدد سجلاتها (٥٥٩) سجلا ، محكمة بولاق وعدد سجلاتها (٨٣) سجلا، محكمة مصر القديمة وعدد سجلاتها (٣١) سجلا، محكمة قناطر السباع وعدد سجلاتها (١٥) سجلا ، محكمة طولون وعدد سجلاتها (١٢٠) سجلا محكمة قوصون وعدد سجلاتها (٤٧) سجلا ، محكمة الصالح وعدد سجلاتها (٦٥) سجلا ،ومحكمة الزاهد وعدد سجلاتها (٤٩) سجلا ، ومحكمة الحاكم وعدد سجلاتها (٤٦) سجلا ، ومحكمة الصالحية النجمية وعدد سجلاتها (١٠١) سجلا ، ومحكمة باب الشعرية وعدد سجلاتها (١١٥) سجلا ، ومحكمة القسمة العسكرية وعدد سجلاتها (٤١٨) سجلا ، ومحكمة القسمة العربية وعدد سجلاتها (١٥٧) سجلا ، ومحكمة البرمشية وعدد سجلاتها (١٥) سجلا ، ومحكمة باب سعادة والخرق وعدد سجلاتها (٧٥) سجلا ، ومحكمة الضواحي وعدد سجلاتها (٧) سجلات .

هذا بالاضافة الى ان هذا الارشيف يحتوي على سجلات الديوان العالي التي تبدأ من عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م ، وتستمر حتى ما بعد عصر محمد علي ، وكذلك سجلات اسقاط القرى والتي كانت تسجل فيها جميع العمليات الخاصة باسقاط القرى ، سواء بالبيع او الرهن ، والنزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضا ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك من المشاكل التي تنشب حول حصص الالتزام ، وهي صادرة من محكمةالباب العالي ، وكذلك فان هذا الارشيف يحتوي على (٣٥٣) محفظة دشت بها حجج من مختلف المحاكم ، وجميع سجلات هذا الارشيف مكتوبة بالعربية ويعيبها رداءة الخط ، وهي مستطيلة الشكل ٥٠ × ٤٠ سم ولكنها ضخمة الحجم حتى ان حجم بعضها يفوق الالف صفحة عدا ، ووثائق هذا الارشيف ذات اهمية كبيرة لدراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر في العصر العثماني .

٩ ـ **مضابط محاكم الاقاليم :** وتوجد هذه المضابط بدار المحفوظات العمومية بالقاهرة بالمخزن رقم (٤٦) وهي تحتوي على أحكام محاكم النواحي ، والموجود منها مضابط المحاكم التالية : محكمة المنصور،يبدأ السجل الاول منها بتاريخ ٩ ربيع اخر سنة ١١١٩ هـ/١٠ يوليه ١٧٠٧ م ، ومحكمة دمياط ، ويحمل السجل الاول منها تاريخ ١٣ صفر سنة ١٠٢١ هـ/١٥ ابريل ١٦١٢ م وسجلات هذه المحكمة غير منتظمة في تواريخها وكذلك توجد مضابط محاكم كل من رشيد ، ودمياط ، والمنصورة ، ولكنها خاصة بالفترة الاخيرة من القرن الثامن عشر .

١٠ ـ **سجلات الديوان العالي :** توجد بارشيف المحكمة الشرعية وهي غير كاملة ويبدأ السجل الاول منها سنة ١١٥٣ هـ/١٧٤٠ م وتستمر بعد ذلك ، حتى عصر محمد علي وما بعده وهي سجلات في غاية الاهمية حيث نعثر فيها تسجيل لكثير من حالات النزاع بين الملتزمين بعضهم بعضا حول حصص الالتزامات وكذلك النزاع بينهم وبين الفلاحين ، والمصالحات التي تتم بشأن لك ، كما نجد بها كثيرا من الفرمانات والاوامر الادارية الخاصة بادارة مصر اداريا وماليا فهي مصدر هام لدراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية في مصر في العهد العثماني .

(ثانيا) كيفية الافادة من هذه الوثائق في :

(١) دراسة الحياة الاقتصادية : يستطيع الباحث عن طريق دراسة مجموعات الوثائق السابقة ان يخرج بصورة واضحة عن الحياة الاقتصادية في القرية والمدينة على السواء ، فعن طريق دفاتر الالتزام الخاصة بالاراضي الزراعية يمكن استخراج صورة كاملة عن الاموال الاميرية ، وغير الاميرية المقررة على القرية وحجمها واقساط سدادها وموعد سداد كل قسط ، ومدى وفاء الملتزم أو الملتزمين بسداد هذه الاقساط واختلاف الاموال المقررة على كل قرية عن الاخرى ، حسب مساحتها وجودة اراضيها الزراعية ، وهل بها أراض موقوفة ، أم لا .

وسنسوق المثالين التاليين احدهما من الوجه البحري والاخر من الوجه القبلي كنماذج للمعلومات المالية التي تحويها **هذه الدفاتر :**

(١) قرية خطارة : تابع

بلغت جملة الاموال المقررة عليها (١٤٨٣١) بارة ، سددت على ثلاثة اقساط على النحو التالي :

قسط اول ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ١١٣٠ هـ

قسط ثان ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ١٣ صفر ١١٣١ هـ

قسط ثالث ٤٩٤٦ بارة بتاريخ ٢٤ ربيع اول ١١٣١ هـ

انجملة = ١٤٨٣٨ بارة،وواضح ان التسليمات بها زيادة مبلغ ٧ بارات لان الكسر كان دائما يجبر لصالح الروزنامة .

٢) قرية طحطا (طهطا) تابع جرجا .

بلغت جملة الاموال المقررة عليها كثمن للغلال المقررة عليها والمضاف ومال حماية ومال مستجد مقدار (٢٤٨٧١٦) بارة سددت على قسطين على النحو التالي :

قسط اول ١٩٢٥٢٦ في ١٤ شوال ١١٢١ هـ/١٧ ديسمبر ١٧٠٩ م .

قسط ثان ٥٦١٩٠ في ٥ محرم ١١٢٢هـ / ٦ مارس ١٧١٠ (٤) .

واضح هنا ان التسليمات تمت على قسطين وليس على ثلاثة اقساط ، كما ان هذه القرية يوجد بها ارض وقف حيث فرض عليها مال حماية ، كما فرض عليها مال مستجد .

وربما قيل ان هذه الصورة خاصة بالقرية او الناحية ككل ، وليس بها ما يفيد في الوقوف على احوال الافراد الاقتصادية ، وهنا نجد المجموعة الثانية من مجموعات دفاتر الاطيان الزراعية تجيب على هذا التساؤل ، ونقصد بها ـ دفاتر الترابيع ـ التي قام رجال الحملة الفرنسية بوضعها بناء على المعلومات التي كانت مدونة بدفاتر المعلمين الاقباط (الصرافين) ، والتي تحوي معلومات تفصيلية عن الضرائب الاميرية وغير الاميرية ، ومساحة كل قرية بالفدان وانواع الاراضي جيدةام غير جيدة وضريبة كل فدان ، كما سجلت الاعباء المالية غير الرسمية التي كان يتحملها الفلاح المصري في ذلك العصر ، والتي كانت تسجل في السجلات الرسمية تحت اسم « براني » ، وقد اصبحت قيمة هذه الاعباء غير الرسمية كما هو واضح من هذه السجلات تفوق بكثير قيمة الاموال الاميرية ، كما يتضح من المثال التالي :

قرية اتريـب :

نوع الارض	المساحة ف ط	ضريبة الفدان	جملة الضرائب
١ ـ طين فلاحة عال	١٧٣ ١٦	١٠٠	١٧٣٦٧
٢ ـ طين فلاحة اوسط	٣٤ ٢٠	٩٥	٣٣٠٩
٣ ـ طين فلاحة دون	٦٩٨ ٢	٨٤	٥٨٦٣٩

٤ ـ طين الاوسية	١٠ ١٩٧	٨٤	١٦٥٨٣
٥ ـ رزق	ـ ٣٢	ـ	ـ
٦ ـ بـور	١٣ ٣٠	ـ	ـ
٧ ـ مناجـزة	١١ ١٢٧	ـ	٧٩٣٦
الجملـة	٧٢ ١٢٩١		١٠٣٨٣٤
	ـ + ٣		

١٢٩٤ فدانا

ثم سجلت الاعباء المالية غير الرسمية المعروفة بالبراني كالآتي :

٥٠٠ زيادة طين التوجيب
١٦٠٦ مال طين اولاد طعيمة من البور
١٦٥٣ مال طين عامر طعيمة من البور
٤٩٢٤ زيادة المال الميري
١٠٠١ زيادة الحـوض الغربي
١٤٨٨ فايض رزقة الجامع بعد المصاريف
٠٠٨٤ خراج طين احمد هلا

١١٥٠٩٢ الجملة
١٨٦٢٤ مصاريف الناحية

٩٦٤٦٨ الباقي

اثمان العادات المقـررة

١٧٥٤ ثمن اغنام ضيافة
٢٠٠ عادة الخازندار
٦٠٠ حوالـة المـال
٦٨٠ عادة القائمقام
٥٠٠ هدية القائمقام
٦٠٠ تقدمة القائمقام
١٠٠٠٠ ثمن سمن مسلى معتاد القائمقام
٨٥٠٠ مـال السباخ

٢٤٩٦ ثمن الفروج
٥٧٤٠ مـال الجزيرة
١٨٦٥٠ تقدمت المجدوم (الملتزم)

١٤٦١٨٨ جملة صافي الاموال المطلوب من القرية سدادها بعد مصاريف الناحية ، وكانت هذه الاموال توزع على النحو التالي :

١٧٩٥٢ بارة الميرى (المال الخاص بالروزنامة)
٧٨٥١٦ بارة فايض (الخاص بالملتزم)
٤٩٧٢٠ بارة البرانى (ثمن العادات التي فرضها رجال الادارة على فلاحي القرية)

١٨٨ ١٤٦ الجملة (٥)

وواضح من هذا التسجيل الرسمي ان قيمة كل من الفائض الخاص بالملتزم والبراني الخاص برجال الادارة ، وهي الاموال غير الاميرية أصبحت تفوق بكثير قيمة الاموال الاميرية المقررة وعند مقارنة الاموال الاميرية المقررة على الفدان كما تسجله دفاتر الترابيع ، وقيمة الايجار الذي كان يؤجر به للفلاحين ، كما تسجلـه سجلات المحكمة الشرعية ، فاننا نجد ان الفرق بين القيمتين كبير ، فاذا كان متوسط ضريبة الفدان كما يرد فيدفاتر الترابيع للارض الجيدة هو (١٥٠) بارة كما في قرية ججر تابع الشرقية ،وللارض الضعيفة هو (٥٠) بارة ، كما في قرية القراموص تابع الشرقية كذلك ، (٦) فاننا نجد في نفس الوقت ايجار الفدان كما يرد في سجلات المحكمة الشرعية يتراوح بين (٣٦٩) بارة ، (٦٠٠) بارة (٧) وبمقارنة ما يرد في هذه السجلات فان الباحث يخرج بصورة واضحة عن حياة الفلاح الاقتصادية ، والاعباء المالية الضخمة التي كان يعاني منها ، وتزداد الصورة وضوحا عن الحياة الاقتصادية في الريف ، بل والمدينة على السواء بالرجوع الى سجلات اسقاط القرى ، الصادرة عن محكمة الباب العالي ، وسجلات محاكم الاقاليم(٨) ففي هذه السجلات يعثر الباحث على صورة كاملة للعلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين الفلاحين والملتزمين ، وبين الملتزمين بعضهم ببعض ، وكذلك العلاقات التي كانت قائمةبين الفلاحين انفسهم من عمليات استئجار الاراضي ورهنها واسقاطها ، وطريقة الزرع والمزارعة او المشاركة وغير ذلك من وجوه العلاقات الانتاجية ، وعمليات التنازل عن الالتزامات ، أو اسقاطها أو رهنها والمبالغ المدفوعة او المشترطة في كل حالة تفصيلا ، ونـوع العملة وقيمتها وقت التعاقد(٩) .

وفي سجلات المحكمة الشرعية يعثر الباحث على ادق التفاصيل عن حياة الفلاح الاقتصادية ، وكيف ان الفلاح اضطر في كثير من الاحيان نتيجة للظروف الاقتصادية

السيئة التي احاطت به الى بيع محصوله ، قبل نضجه بسعر منخفض ، مما ادى الى تدهور حالته الاقتصادية وترتب على ذلك قيام كثير من المنازعات بين الفلاحين والتجائهم الى القضاء للفصل في هذه المنازعات (١٠) .

كذلك فان المجموعات السابقة من الوثائق ، تمكن الباحث من الوقوف على انواع الحاصلات التي كانت تزرع في جهات مصر المختلفة من قمح وشعير وفول وعدس وارز وكتان وغير ذلك من الحاصلات وبخاصة في السجلات الخاصة بالوجه القبلي حيث كانت الضرائب تسدد عينا من الغلال فتذكر السجلات مقدارها ونوعها والموازين والمكاييل التي استعملت في تقديرها (١١) .

اما سجلات الرزق ، فتعطي صورة دقيقة لهذا النوع من الارض الموقوفة ، وكيفية انتقالها من منتفع الى اخر ، والاوامر والفرمانات التي صدرت بشأنها واهميتها الاقتصادية والمنتفعين بها والضرائب المفروضة عليها وأوجه صرف ريعها ، والصراعات التي كانت تثور حولها(١٢) .

هكذا يستطيع دارس التاريخ الاقتصادي ان يتتبع حياة الفلاح المصري الاقتصادية في العصر العثماني مع واقع هذه السجلات بدقة ، وبصورة متكاملة .

ثانيا :

أما عن دور هذه الوثائق في تسجيل الحياة الاقتصادية في المدينة ، في العصر العثماني فان هذا الدور لا يقل دقة عما سجلته عن حياة الريف ، فان الباحث في هذه الوثائق يجد صورة واضحة كذلك لحياة المدينة الاقتصادية ، وما كان يحدث فيها من مضاربات ، وما كانت تموج به من انواع المعاملات الاقتصادية ، فسجلات الجمارك ترصد صورة دقيقة عن مورد كل جمرك ، حيث كانت هذه الجمارك من اهم موارد الدولة ، وسجلات المحاكم الشرعية تسجل حركة العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة على السواء ، وكيف كانت تعقد الصفقات التجارية بين التجار بعضهم بعضا وبينهم وبين الامراء المماليك والافراد على السواء ، كما تسجل الصفقات التجارية التي كانت تتم في مزادات بيع التزامات الاراضي الزراعية ، والدور الذي بدأ تجار القاهرة يلعبونه في هذا المجال (١٣) ومن هذه السجلات نقف على اسعار السلع الاستهلاكية من سمن ولحم وخبز وقماش وبن ، وغير ذلك من السلع ، بل اكثر من هذا فان سجلات المحاكم توضح لنا حقيقة هامة في تاريخ المجتمع المصري وهي ان الطوائف المهنية ، كانت هي التي تتحكم في تحديد الاسعار ومواصفات انتاج هذه السلع طبقا لارتفاع او

انخفاض سعر المادة الخام التي تنتج منها هذه السلع ، وكانت كل طائفة تذهب الى دار المحكمة الشرعية ، وتسجل التغيير الذي تريد احداثه في الاسعار ، بين فترة واخرى ، هكذا كانت تفعل طوائف الخبازين ، والقصابين ، (الجزارين) واللبانين ، وغير ذلك من الطوائف (١٤) وبذلك يستطيع الباحث الذي يريد ان يتقصى حياة المجتمع المصري الاقتصادية في العصر العثماني ان يجد تفصيلات دقيقة عن هذه الحياة خاصة فيما يتعلق بعمليات القروض والرهونات والبيوعات وطرق الاستثمار واسعار السلع الاستهلاكية، وتطور هذه الاسعار ، كمايجد معلومات وفيرةعن النشاط التجاري والتيارات التجارية ، وطرق التجارة الداخلية وعمليات التبادل التجاري بين الريف والمدينة ، وطوائف التجار ، واسواق القاهرة الرئيسية ، واسواق المدن

كذلك فان هذه الوثائق وبخاصة وثائق المحكمة الشرعية تحوي معلومات وفيرة عن تجارة مصر الخارجية مع البلاد الافريقية وبلاد المشرق العربي ، والبلاد الاوربية ، وبخاصة فيما يتعلق بتجارة الرقيق الاسود والابيض على السواء ، وتجارة البن والاخشاب والبخور ، والاقطار التي تتم معها هذه العمليات التجارية (١٦) .

ثالثا : اما عن الوثائق كمصدر لاقتصاد الدولة الرسمي ككل ، فانها تعد من اثمن المصادر ، حيث يستطيع الباحث من خلالها تحديد موارد الدولة انذاك ،واوجه الصرف ، والفائض ، كما يجد تسجيلا للموازنة العامة للدولة ، وقد كانت موارد الدولة في ذلك الوقت تنحصر في الموارد التالية .

(١) : خراج الاراضي الزراعية .

(٢) : ايرادات الجمارك : (اسكندرية ، بولاق ، مصر القديمة ، البهار بالسويس ، دمياط ، مجموعة المقاطعات) . (١٣)

(٣) : اموال متفرقة ، وهي الاموال التي كانت تحصل من الحلوان ، وضرائب الاسواق والمناصب وقد كانت ايرادات الخزينة العامة تختلف من سنة الى اخرى طوال فترة الحكم العثماني لعوامل كثيرة منها عدم وفاء النيل بالفيضان في بعض السنوات وترك كثير من الاراضي الزراعية بورا ، وعجز الملتزمين عن سداد الاموال الاميرية المقررة على هذه الاراضي ، ومنها كذلك في بعض الاحيان في تسديد هذه الاموال ، وكذلك فان ثورات الجند والصراعات بين البيوت المملوكية وبخاصة في القرن الثامن عشر ادت الى عدم الوفاء بالالتزامات المالية الاميرية في كثير من الاحيان ، هذا بالاضافة الى انتشار مرض الطاعون في بعض الفترات ، كل هذه العوامل لعبت دورها بدرجات

متفاوتة في اختلاف الموازنة العامة من سنة الى اخرى ، واخر تسجيل رسمي بصورة كاملة لايرادات مصر ومصروفاتها ،والمبالغ التي ترسلها الى الاستانة كجزية سنوية هو التسجيل الخاص بعام ١٢١٦ هـ ، الذي وضعه شريف افندي الروزنامجي وسننقل نصه هنا لتكون لدينا صورة واضحة عن موازنة مصر العامة في نهاية القرن الثامن عشر من واقع الوثائق :

الايرادات المتحصلة واقلامها :

الايرادات هي الاموال المتحصلة وهي نوعان :

١ ــ الاول منها كان يتحصل من اموال الاطيان الخراجية ، واطيان الحماية والرزق ، موقوفة او غير موقوفة ، ومن الاطيان المخصصة للكشاف (المنوطين بضبط وربط الاقاليم المصرية) وهي المعبر عنها بالكشوفية .

٢ ــ منها يتحصل من المقاطعات التي كانت تعطى التزاما حسب المستخرج من دفاتر ١٢١٦ هـ ، ومنه ما هو مبين بالبارة وصار تحويله بعرفة القلم (قلم الروزنامة) للقرش على حسب فيات ذاك الوقت كالاتي ايضاحه :

جملة الايرادات :

جملة المتحصل من النوع الاول والثاني :

مفردات النوع الاول :

١٠	٩١٢٢٤	قلم ايرادات الغلال الاميرية (عشور) اطيان الرزق .
٢٧	٩٥١٥٧٢	قلم اموال الاطيان الخراجية بولايات الشرقية والقليوبية والبحيرة والمنصورة واطفيح .
٢١	٨٠٦٥٧٤	قلم اموال الاطيان الخراجية بولايتي الغربية والمنوفية .
٣٩	٥١٨٢٠٦	قلم اموال الاطيان الخراجية بولايتي منفلوط والجيزة .
١٤	٢٤٧٨٧٧	قلم ايراد اطيان الفيوم والبهنساوية والاشمونين والمنفلوطية .
٠٢	٣٦٨٢١٧	قلم ايراد اطيان الكشوفية .
٠٠	٠٢٨٠٢٥	قلم اطيان الاوقاف التي تحت ادارة نظارها .
٠٠	٥٠٣١٥٢	قلم ايراد اطيان الاواسي والالتزام الموقوفة وغيرها بما فيها الرسوم الاميرية .
٠١	٠٥١٤٧٧	قلم ايراد الاطيان المعبر عنها بالحماية المرخص للتزميها بالايقاف والاستبدال والهبة وغيره وهي الاطيان التي تحت سلطة اربابها وهي قليلة .
٣٤	٣٥٦٦٣٢٦	الجملة المتحصلة من النوع الاول .

مفردات النوع الثاني :

١٠	٠٥٨٦٩	قلم ايراد مقاطعة صيارف الاسواق .
٠٨	٠٤٦٦٦	قلم ايراد مقاطعة معامل الزجاج والسلخانة بالمحلة الكبرى .
١٣	٠٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة الاحتساب ، وظيفة المحتسب بالمحلة الكبرى .
٠٠	٠٨٧٥٠	قلم ايراد مقاطعة صياغة الفضة بالمحلة الكبرى .
١٤	١٤٥٨٣	قلم ايراد مقاطعة وكالة النيلة بالمحلة الكبرى .
٠٠	٢٤٥٠٠	قلم ايراد مقاطعة السلخانة ورسوم الاغنام الواردة للذبح بمصر .
١٤	٢٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة عوايد ارباب الحرف بمصر .
١٤	٠٤٩٥٨	قلم ايراد مقاطعة بصمة خانة الشيت .
٠٨	٠٢٩١٦	قلم ايراد مقاطعة الاحتساب وغيره بولاية الاشمونين .
١٤	٠٢٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة البصمة خانة البلدي .
٠٠	٠٠٢٢٥	قلم ايراد مقاطعة عوايد القلافطة ببولاق .
١٤	١٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة وكالة الصابون والبذرة بمصر .
٠٠	٣٥٠٠	قلم ايراد مقاطعة سوق الارز بدمياط .
١٤	٢٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة عوايد شياخة الدلالة .
١٤	٩٣٣٣٣	قلم ايراد مقاطعة حلقات الاقطان ببولاق ودمياط والمحلة والمنصورة وسمنود .
٠٠	٠٤٣٧٥	صاغات البنادر .
٠٠	٠١١٢٥	قلم ايراد مقاطعة قرية المعتمدية .
١٤	١٨٠٨٣	قلم ايراد مقاطعة وكالة السكر .
١٤	٤٣٩٨٣	قلم ايراد مقاطعة رسوم معرفي المراكب ببولاق والبنادر ـ قلم ذات ايراد من عهد قديم كما ورد بدفاتر ١١٢٨ هـ
٠٠	١٩٢٥٠	قلم ايراد مقاطعة وكالة الجلود .
١٤	٠٠٣٣٤	قلم ايراد مقاطعة حملة الفحم .
٠٠	٣٢٥٠	قلم ايراد مقاطعة مدق الاقطان .
٠٤	١١٠٣٢٣	قلم مقاطعة كمرك السويس وتوابعه ، قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر سنة ١٢٢٨ هـ .
١٦	٣٣٦٢٤٤	قلم ايراد عوايد مقاطعة اسكندرية قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر ١١٢٨ هـ .
٠٠	٤٧٢٥٠٠	قلم ايراد مقاطعة دمياط قلم ذات ايراد من عهد قديم كما بدفاتر ١١٢٨ هـ .
٠٠	٢٢٧٥٠	قلم ايراد مقاطعة سوق الارزاق بمصر ، قلم قديم ذات ايراد من

		عهد قديم كما بدفاتر سنة ١١٢٨ هـ .
..	٨٤٣٧٥	قلم ايراد مقاطعة اسماك وطيور المطرية ونخيل غيط النصـارى ، قلم ذات ايراد من قديم كما بدفاتر ١١٢٨ هـ .
..	..٦٨٢٥	قلم مقاطعة وكالة القطن بمصر .
.٨	..٩٩١٦	قلم ايراد مقاطعة سوق الغلال بمصر .
..	٤١٣٥	قلم ايراد مقاطعة سوق الارز برشيد .
.٨	..٤٦٦٦	قلم ايراد مقاطعة وكالة البزور بالمحلة الكبرى .
١٤	..٧٥٨٣	قلم ايراد مقاطعة معمل النشادر بمصر .
.٨	.٣٠٩١٦	قلم ايراد مقاطعة معمل بوية العصفر .
..	.١٠٠٠٠	قلم ايراد مقاطعة التبن برشيد .
١٤	.٧٥٨٣٣	قلم ايراد مقاطعة كمرك مصر القديمة .
.٧	.٢١٩١٦	قلم ايراد مقاطعة الاسماك بمصر والبنادر .
.٨	١٨٦٦٦٦	قلم ايراد مقاطعة الرسالة وموارد السفن ببولاق ومصر القديمة .
.٨	..٢٠٤٠	قلم ايراد مقاطعة طايفة المعمار بمصر .
..	١٢٢٥٠٠	قلم مقاطعة وكالة البزور ببولاق .
١٤	.١٠٨٣٣	قلم ايراد مقاطعة سوق الغلال بالرميلة المسماة الان بالمنشية .
..	.٨٠٠٠٠	قلم عويد مناصب الولاة وقواد الجيوش كانت تدفع منهم للميري من عهد قديم .
١٣	.٦٥٣٤٧	قلم ايراد مقاطعة التزام كمرك رشيد .
..	.٣١٠٠٠	قلم ايراد مقاطعة عوايد مشايـخ الافرنك والفرنسيس والاجانب بما فيهم الاعجام .
..	.٢٧٨١٢	قلم ايراد مقاطعة الرسالة بالبنادر من عهـد قديم كما هو وارد بدفاتر حسابات ١١٢٨ هـ .
..	..٢٥٠٠	قلم ايراد رسوم المباخر الموجودة اثارها الان على شكل القباب .

٢١ ٢/٠٠٠/١٢٩ جملة المتحصل من النوع الثاني .

٣٤ ٣/٥٦٦/٣٢٨ جملة المتحصل من النوع الاول .

١٥ ٥/٥٦٦/٤٥٦

هذه جملة الايرادات بدفاتر حسابات سنة ١٢١٦ هـ /١٨٠١م ، المحررة بالخط القرمة باللغة التركية وعلى احد الدفاتر المختصة بتعريفة المقاطعات من تلك الدفاتر صورة مضمون فرمانات شاهانية وأوامر الوالي باعتماد النظام السابق الذكر وبضبط

وربط الايرادات وعدم اغتيال شيء منها، ومؤشر امام انواع تلك الاقلام بما يفيد اعطاءها التزاما بعد اشهارها بالمزاد .

المنصرف

هو المصروفات السنوية التي تقررت بذاك النظام المرسل للباب العالي كما علم من مضمون صور الفرمانات وعنوان الدفاتر المختصـــة بالمرتبات والمصروفات ، التي كان العمل فيها جاريا بمعرفة ديوان الروزنامجة ، وهذا بيانه :

انواع الصرف وجهاته :

١٥	٣٢٧٣٠٣	مرتب اهالي ومجاوري الحرمين الشريفين والاشراف ، من ريع اوقاف الملوك والامراء والاهالي المصريين .
٠٠	٨٥٠٢٧٢	مصاريف المحمل الشريف وعوايد العربان بطريق الحجاز .
٠٠	٢٩٢٥٠٦	مرتبات قضاة مصر والحرمين الشريفين سنويا من غلال ونقدية هذا المرتب قديم العهد .
٠٣	٩١٩٥٣١	مرتبات وظايف دعا كوى وعلما جامع الازهر ومجاوريه والفقـراء وزاوية العميان نقدية من ريع الاوقاف .
٠٠	٢٧١٥٢٢	مرتبات بدل جراية اهالي الحرمين الشريفين الجامع الازهر والتكايا وزاوية العميان والاضرحة بمصر وكانت تصرف تلك المرتبات تارة غلال وجراية وتارة نقدية من ريع الاوقاف بخـلاف المخصص صرفه من الايراد بمقتضى الفرمانات الشاهانية المعروف بمرتبات وظايف الدعاكوى .
٠٠	١٥١١٤٤١	ماهية الوالي والقواد وعلوفة العساكر وماهياتهم بحسب صنوف اسلحتهم الاتي بيانها وهي (مستحفظان) القوة المتحركة للمحافظـة والدفاع ، (جاويشان) ، عساكر ضبط وربط البنادر ، (سكبان) ارباب الصنايع واللفجية ، (كوكليان) ، محافظو السواحل (عزبان) محافظو قلاع مصر والبنادر ، (كشوفية) لضبط وربط البنادر ، (طوبجيان) الطوبجية البرية والسواحل .
٢٤	٥٣٧٤٤٧	ثمن مهمات وذخائر عسكرية وخلافه .
١٧	٠٢٩٩٦٢	ماهيات مستخدمي الروزنامة خلاف ما كانوا يأخذونه الكتبة برسم قلمية من ارباب الالتزامات عند تحرير السندات الديوانية لهم بعد الانحلال ، وليس ذلك محصورا بدفاتر .

٣٩	١٠٠٤٨٧	مصاريف تطهير الترع والمشتروات والعمارات الاميرية .
..	٠٠٤٩٢٢	ثمن سكر نبات برسم شربات الحضرة الشاهانية ضمن الاشياء المقرر ارسالها سنويا للاستانة .
..	٠٣٤٩٠٦	ثمن كهرجلة وفتيل مصري واستوبي واسباولي برسم الطوبخانة العامرة بالاستانة القررسنوي .
٣٣	٦٨٦١٤٥	الباقي من الايراد بعد المنصرف وارسل الاستانة .

هذه مصروفات الولاية التي كانت تصرف بعرفة الروزنامجة على الاقلام المذكورة ..

واكمالا للصورة الاقتصادية ، فانه يمكن عن طريق وثائق المحكمة الشرعية تتبع التغيرات التي كانت تطرأ على العملة المستعملة آنذاك بانواعها المختلفة وقيمة كل منها بالنسبة للعملة الرسميـة وهي نصف الفضة أو البارة فمثلا :

	١١٤٣هـ	١١٤٤هـ	١١٥٤هـ(١٨)	
(١ الفندقلي	١٤٠	١٣٤	١٤٦	بارة (نصف فضة)
(٢) الزنجرلي	١١٢	١٠٧	١٠٧	بارة (نصف فضة)
(٣) دينار ذهب محبوب	١١٠	١١٠	١١٠	بارة (نصف فضة)
(٤) الريـال	٧٥	٧٥	٧٥	بارة (نصف فضة)
(٥) الكيسة	٢٥/٠٠٠	٢٥/٠٠٠	٢٥/٠٠٠	بارة (نصف فضة)

وكانت الادارة في كثير من الاحيان تتدخل بناء على خطوط سلطانية لوضع حد لغش العملة وتذبذب قيمتها ، فيصدر الباشا فرمانا يحدد فيه قيمة العملة وابطال تداول ما يراهمضرا بالمصلحة العامة منها ويرسل الى الادارات المحلية بالاقاليم باتباع ما حدده ، واحيانا كانت الادارة المحلية بالاقاليم تتدخل لوضع حد لهذا الاضطراب في المعاملة بناء على اجتماع يعقد بالاقليم من القاضي ورؤساء الفرق العسكرية بالاقليم والكشاف وغيرهم من أهل الرأي لاتخاذ قرار في هذا الامر الى حين وصول امر من الادارة المركزية بالقاهرة ، وسجلات المحكمة الشرعية المختلفة مليئة بمثل هذه الاوامر ولنذكر مثالا من مضابط محكمة المنصورة الشرعية النص التالي :

يوم الجمعة الازهر خامس عشر محرم ١١٢٨هـ .

استقر الحال على ان المعاملة ماشية بين المسلمين الفلوس الجدد الديوانية والفضة القديمة الديوانية الواسعة ، والريال بخمسة وسبعين نصف فضة ، والجدد

الزغل ، والفضة المقاصيص بطالة الى ان يحضر امر صاحب الدولة والسعادة بمصر ، حسب رضا اعيان الولاية بذلك (١٩) .

(٢)الحياة الاجتماعية : ان الدارس لتاريخ هذه الفترة الاجتماعي يستطيع بسهولة الحصول على صورة بارزة المعالم للحياة الاجتماعية من مجموعات الوثائق السابق ذكرها فيقف على العلاقات التي كانت سائدة بين فئات المجتمع المختلفة وتطور هذه العلاقات من مرحلة الى اخرى في ضوء الحياة الاقتصادية السالفة الذكر ، تتبع هذه العلاقات في ظل نظام المقاطعات الذي كانت تدار به الارض ومصالح الحكومة الاخرى ، وتتبع دور طوائف المهن المختلفة ، وكيف انها اصبحت واسطة العقد بين المهنة والادارة ، والدور الذي اصبحت هذه الطوائف في الحياة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة بين افراد الطائفة الواحدة كوحدة متماسكة من وحدات المجتمع ، وعن طريق وثائق المحكمة الشرعية التيتعد تسجيلا كاملا للحياة اليومية المصرية سواء في المدينة او الريف يمكن للباحث الوقوف على العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة بين أفراد الاسرة الواحدة ثم بين افراد المجتمع عموما عن طريق تتبع معاملاتهم اليومية واشتراكهم في الاعمال بعضهم مع بعض ، حيث ان كل المعاملات التي كانت تتم بينافراد المجتمع كانت تسجل بدار المحكمة الموجودة بالحي أو الاقليم(٢٠) .

كذلك يمكن من واقع هذه الوثائق الوقوف على دور الادارة وتصرفها ازاء بعض الازمات والصراعات التي كانت تسود المجتمع ، وكيف كان والي القاهرة ، الذي يعد مسؤولا عن حفظ الامن في القاهرة ، يتصرف ازاء هذهالازمات والصراعات . كذلكيمكن العثور في هذه الوثائق على جهود بعض الامراء المماليك ازاء حل بعض هذه الازمات ، وبخاصة الاقتصادية منها التي اصبحت تنتاب المجتمع بين فترة واخرى ، وبخاصة في القرن الثامن عشر(٢١) .

ومن هذه الوثائق كذلك يمكن تتبع ارهاصات التغير في الحياة الاجتماعية في الريف ، وكيف تغيرت العلاقات بين الفلاحين والملتزمين حينما ازدادت الاعباء المالية وكثرت المظالم على الفلاحين ولم يعودوا يرضخون لكل ما يفرض عليهم بسهولة ودون معارضة ، وانما اصبحوا ينازعون الملتزمين فيما يفرضونه عليهم من زيادات اصبحت ترهق كاهلهم ، ولم يعودوا كما كانوا في السابق يخشون بأس هؤلاء الملتزمين ، وحينما شعر الملتزمون بهذه الارهاصات وبثقل الاعباء على الفلاحين وخشوا هجر هؤلاءالفلاحين للارض مما يضر بمصلحتهم وبقاء الارض بدون زراعة فغيروا من علاقاتهم مع الفلاحين واختفت من عقود الايجارات بعض العبارات التي تحمل الفلاحين اعباء مالية اضافية فبعد أن كان العقد في السابق يتضمن انه على الفلاحين دفع مايترتب على الحصة المذكورة، لجهةالكشوفية، وحق الطرق، وخدم العسكر والرزق والاوقاف، وجرف الجسور والمساقي السلطانية ، ومال الجهات والتقادم والفرد وساير المصاريف الكلية والجزوية

وغير ذلك الجاري به العادة اختفتهذه العبارة في نهاية القرن الثامن عشر من عقود الايجار ، بل واصبحت هذه العبارة اذا ذكرت في العقد تردف بعبارة تلغيها من على كاهل الفلاحين وتحملها للملتزم نفسه فتذكر عبارة « فان ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار اليه اعلاه» (٢٢) .

ومن قراءة هذه الوثائق كذلك يمكن تتبع عملية امتزاج فئات المجتمع المختلفة وخاصة في القرن الثامن عشر فعمليات التزاوج اصبحت تتم بين هذه الفئات بصورة كبيرة وبدأت الحواجز التي كانت تحكم المجتمع من قبل تذوب فاصبح ابناء التجار والمهن الاخرى من المصريين وغير المصريين يقبلون على التزاوج من الفئات الاخرى عسكرية وغير عسكرية ، بل ومن الديانات الاخرى وعمليات اشهار الاسلام بين اليهود والمسيحيين في تلك الفترة كما سجلتها الوثائق اصبحت تتم بصورة كبيرة نتيجة لهذا التزاوج بين المسلمين وغير المسلمين (٢٣) .

كما ان هذه الوثائق تسجل الاحوا لالشخصية لاهل الذمة ، والمهن التي كانوا يشتغلون بها من صرافة وتجارة وحياكة وصياغة ونجارة وكيف انهم كانو يلجأون بشكاواهم الى قاضي الشرع مثلهم في ذلك مثل المسلمين ليفصل لهم قضاياهم ويرد لهم حقوقهم طبقا لاصول الشريعة وللتقاليد التي كانت سائدة في المجتمع(٢٤) .

اما بالنسبة لدور اهل الذمة في الريف فان هذه الوثائق ترسم صورة للدور الكبير الذي كان يقوم به الاقباط في ادارة القرية المصرية فقد كانوا يقومون بعمل الصرافة وكان هؤلاء الصرافون طبقا للدفاتر التي كانت بايديهم يعرفون المنزرع والبور من اراضي كل قرية ومقدار الضرائب المقررة على كل فدان وقد تلاعب بعضهم في كثير من الاحيان بمقدرات الفلاحين مستغلين سلطتهم في وقت جمع الضرائب ، حتى اصبح وقت مجيء الصراف الى القرية من الاوقات الذميمة في نظر الفلاحين ، وعموما فان معرفتهم باراضي القرى تفصيليا اعطاهم اهمية كبيرة في ادارة القرية ، وقد استطاع رجال الحملة الفرنسية اعتمادا على دفاتر هؤلاء الصرافين الاقباط ان يضبطوا دخل مصر من الاراضي الزراعية وان يضعوا دفاتر الترابيع ، وهي الدفاتر التي تحتوي على تفاصيل ذات أهمية بالغة عن مساحة كل قرية بالفدان ومقدار الضريبة المقررة على كل فدان ، والاعباء المالية الاخرى المقررة التي كانت مقررة على القرى ، والى جانب ذلك فان الاقباط اشتغلوا ببعض الصناعات التي كانت قائمة آنذاك مثل صناعة غزل ونسج الصوف والاشراف على خلايا النحل وصناعة التفريخ وغير ذلك من الصناعات الريفية (٢٥)

وقد كان اشتغال الاقباط بالاعمال السابقة هو الاساس الذي قامت عليه ثروات بعض بيوتهم منذ نهاية القرن الثامن عشر .

ومن هذه الوثائق يمكن رصد تاريخ عملية اجتماعية ذات مغزى كبير في تاريخ مصر الاجتماعي وهي حركة الاعتاق وتحرير الرقيق الذين كان يجلبهم الامراء المماليك ويحملون لقب معتوق او معتوقة ، وبذلك يملكو نحريتهم ويتزاوجون من فئات الشعب المختلفة ويمتزجون بها وبخاصة في القرن الثامن عشر ، بل ان هؤلاء العتقاء اصبحوا ملتزمين وتجارا واصحاب رؤوس اموالنتيجة لما كان أسيادهم الاول يغدقونه عليهم من هبات وبخاصة اذا كانوا عتقاء امير كبير من امراء المماليك .

اما وثائق محاكم الاقاليم فانها تسجل العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة في الريف وبخاصة عمليات الزواج والطلاق والتركات ، وعلاقات الاسر بعضها ببعض ، وكيف انها اصبحت متشابكة بين افراد العائلة الواحدة أو العائلات المختلفة كما توضح الدور الذي اصبحت تلعبه طوائف المهن في المجتمع الريفي ، وتحكمها فيكثير من الاسعار ، وبخاصة فئة التجار ، كما نعثر فيها على ملامح تغير بعض العلاقات الاجتماعية التي كانت قائمة بين اهل الريف وفئة الملتزمين وبين الملتزمين بعضهم ببعض ، وبين الجميع واجهزة الادارة ، وهجر الفلاحين لقراهم وخراب كثير من القرى نتيجة لكثرة الاعباء التي اصبحت على الفلاح المصري وكيف تأثر كذلك بالصراعات المملوكية التي اتخذت من القرىميدانا فسيحا لها ، كما توضح كذلك ان بعض ابناء الريف الذين حازوا على بعض الثراء اصبحوا يشكلون فئة اجتماعية متميزة على ابناء طبقتهم مثل مشايخ القرى وان كانت هذه الوثائق تعكس في نفس الوقت سوء حالة بعض هؤلاء المشايخ الاقتصادية ورغم ذلك فانهم ظلوا يمثلون الفئة الاجتماعية المتميزة على ابناء طبقتهم نظرا لوضعهم في ادارة القرية الذي ساعدهم على الاحتفاظ بهذا الوضع الاجتماعي .

كذلك فان هذه الوثائق تسجل تفصيليا الاحداث التي كانت تحدث في الريف مثل القتل والسرقة وعمليات الاغارة وغير ذلك من الجرائم ، وبخاصة ما كان يتعلق منها بأمور الري ، كما تسجل عمليات المصالحة التي كانت تتم بشأن هذه الامور ، وتلعب دورها في انهاء هذه الافات التي كانت تهدد الريف ، كما توضح دور القضاء الشرعي في انهاء هذه الجرائم ووضع العقاب الرادع لها .

عموما فان دراسة هذه الوثائق تضع امام الباحث الصورة الاجتماعية لتاريخ مصر الاجتماعي في اوضح اطار .

تقويـم :

مما سبق يتضح ان وثائق تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصـر العثماني جد متوفرة ، ولا تحتاج الا لجهد فريق من الباحثين للتنقيب فيها وتحليلها واعادة كتابة تاريخ مصر عن هذهالفترة كتابة صحيحةبعيدة عن خرافاتبعض المدعين عن تاريخنا في هذه الفترة مع ملاحظة الامور التالية :

اولا : ان هذه الوثائق مع ضخامة المادة التي تحويها فانها في كثير من الاحيان ترصد الحقائق دون تفسير الاسباب التي كانت وراء حدوثها كما ان بعضها ، وبخاصة ما يتعلق منها بالناحية الاقتصادية مثل دفاتر الالتزام ودفاتر الترابيع فانها تقتصر على تسجيل البيانات الاقتصادية وما يطرأ عليها من تعديل زيادة ونقصانا ، ومـن هنا فان الباحث في هذه الوثائق عليه ان ينقب لمعرفة اسباب هذا التغيير في المصادر المعاصرة ويربط هذه البيانات باقوال المعاصرين ويحللها ويخرج برأيه الذي يـراه نتيجة للمقارنة والدراسة التي يجريها .

ثانيا : يجب ملاحظة انه مع اغراء هذه الوثائق الوفيرة فان الباحث يجب ان يكون حذرا والا يأخذ كل ما يرد بها على انه مسلمة من المسلمات لاجدال فيها ، وبخاصـة وثائـق المحكمـة الشرعيـة فليـس مـن المنطـق اتباعـا لاسـلوب البحث العلمي السليم ان نعمم حكما يرد في هذه الوثائق ضد شيخ قرية كونه ظالـم بعض الفلاحين ، على ان كل مشايخ القرى ظلمة ، وانما يجب ان يكون الحكم فياطار الواقع والظروف التي حدث فيها الحادث ، كذلك حينما تسجل هذه الوثائق عدل ملتزم مع فلاحي حصته ، والتزامه فليس معنى ذلك ان كل الملتزمين كانوا عادلين ، وانما لابد من بحث الظروف التي ادت بهذا الملتزم ان يكون عادلا ، وهكذا يجـب القياس حتى يخرج الباحث برأي علمي صادق في حكمه التاريخي .

ثالثا : لابد لمن يتصدى لدراسة هذه الوثائق اولا من الالمام بمصطلحات العـصر واسلوبه حتى لايضل الطريق وفهم هذه المصطلحات بمدلول عصر غير العصر الـذي كتبت فيه ، كما انه لابد له كذلك من معرفة معاني بعض التعبيرات التي كانت شائعة في عامية هذا العصر وكثيرا ما ترد في هذه الوثائق لتعبر عنمعنى اجتماعي او اقتصادي كانت تفهم به في عصرها بخلاف المعنى الذي نفهمه بها الآن .

(١) كانت مصر في العصر العثماني مقسمة الى عدة أقسام ادارية ، يطلق على كل منها اسم ولاية أي محافظة وكانت هذه الولايات هي :

آ ـ الوجه البحري : الشرقية ، المنصورة ، البحيرة ، قليوبية ، غربية ، منوفية ، جيزة ،

ب ـ الوجه القبلي : بهنساوية ، أشمونين ، منفلوط ، جرجا ، طفيح ، ألواح داخل جرجا ، فيوم ، ولم يكن هذا القسيم ثابتا وانما طرأت عليه تغييرات كثيرة كان أهمها التغيير الذي حدث ١١٠٦ هـ/١٦٦٤ م ، حيث برزت جرجا كاحدى الولايات الكبرى واختفت ولايات اخرى مثل اسيوط ، ابريم .

لمزيد من التفصيلات عن التقسيمات الادارية انظر : عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٧ـ ١٧ .

(٢) كانت اراضي كل ناحية في ذلك العصر تقسم الى اربعة وعشرين قسما متساويا ، يطلق على كل منها اسم قيراط ، وهذا النظام لم يكن معمولا به فقط في الاراضي الزراعية وانما كان معمولا به في جميع المعاملات أي تقسيم كل شيء الى اربعة وعشرين جزءا ، أي قيراطا ، فمثلا كانت البيانات تسجل في دفاتر الالتزام على النحو التالي : « مقاطعة سلمون (ولاية المنصورة) : در عهدة (أي في عهدة) مصطفى أغا كتخدا سابق جاويشان بحق ٨ قيراط ، وشيخ يوسف الحنبلي بحق ٨ قيراط ، ومحمد عبد الرحمن البكري الصديق بحق ٤ قيراط ، ومحمد جوريجي تابع مستحفظان بحق ٤ قيراط » .

انظر سجلات الالتزام ، سجل رقم (٢) ، عبدالرحيم عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٩٨.

(٣) بخصوص هذه الاوامر الباشوية والحجج الشرعية التي صدرت من قضاة الشرع في هذه الثغور بناء على هذه الاوامر يمكن الرجوع الى محافظ المرتبات ، المحفوظة بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة حيث نجد على ظهر ورقة الامر ، الحجة الشرعية الصادرة بخصوصه ، فمثلا صدر الامر من والي مصر الى قاضي اسكندرية السيد سعدي الصادقي ، وامين جمركها عمر آغا :

الموضوع : صرف (٨٦٧٣٠) بارة ماهية عساكر قلعة اسكندرية عدد ٤٨٩ نفرا عن اشهر رجب وشعبان ورمضان ١٠٨٧هـ/١٦٧٦م ، (٣٧٠) بارة مشاهريتهم عن المدة المذكورة فيكون المبلغ (٨٧١٠٠) بارة ، صرف المبلغ المذكور اعلاه من واردات جمرك الاسكندرية الى محمد مصطفى البلوكباشي وقد صرف المبلغ في ٧ ذي الحجة ١٠٨٧هـ/١٠ فبراير ١٦٧٧ م ، تاريخ حجة التسليم .

وكما هو مدون في الاوراق فان تاريخ صدور الامر ١٣ رمضان ١٠٨٧هـ/١٩ نوفمبر ١٦٧٦ م ، كانت تصدر الاوامر الباشوية الى امناء الجمارك لدفع مرتبات الجند من ايراداتها .

(٤) انظر عبد الرحيم عبد الرحمن ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومة ، مخزن (١٨) × عين (١٩) ، دفتر الترابيع رقم ١٦٠٠٥ .

(٦) دار المحفوظات العمومية : مخزن ١٨ ، عين ١٩ ، دفاتر الترابيع ، دفتر ١٦٠٠٥ .

(٧) ارشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٨) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ١، ٢، ٣، وعلى سبيل المثال سجلات محكمة المنصورة ، رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥، دار المحفوظات العمومية ، مخزن ٤٦.

(٩) ارشيف المحكمة الشرعية سجلات الباب العالي سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(١٠) ارشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ .

(١١) المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل ، رقم ٣ ص ١٠١ .

(١٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، دفاتر الرزق الاحباسية رقم ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

(١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٨٣ — ٨٤ .

(١٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ،مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، حيث نجد على سبيل المثال النص التالي خاص بطايفة الخبازين ((يوم الاربعاء العشرون من شهر رجب سنة ١١٢٦هـ/ ١ اغسطس ١٧١٤ حضروا طايفة الخبازين ، وعملوا تسعيرة خبز ، فوافق الخبز الصامولى النظيف المقر بالنار اوقيتين ونصف وربع اوقية بجديد ، وان الخبز الطباقى ٤ اربعة اواق الا ربع اوقية بجديد ، وكان سعر القمح ستة أنصاف فضة ، وربع نصف فضة والطحن بنصف فضة وجديد)) مضبطة رقم (١) ص ١٠٨ .

(١٥) المحكمة الشرعية ، ارجع على سبيل المثال الى ، سجلات محكمة الباب العالي ، وسجلات محكمة طولون ، حيث تجد سيلا من هذه الوثائق المتعلقة بهذه الموضوعات.

(١٦) المحكمة الشرعية ، ارجع الى سجلات التركات .

(١٧) دكتورة ليلى عبد اللطيف الادارة في العصر العثماني ، الفصل الثالث عشر ، ص ٣١٩ — ٣٦٥ .

(١٨) بخصوص هذه المعلومات انظر : سجلات اسقاط القرى ، سجل (٢) ، ص ٩٨ ، سجل (٣) ص ٣٠ سجلات الديوان العالي ، سجل (١) ، ص٢ ،سجلات الباب العالي ، سجل (٢٠٧) ، مادة ١٤٤ ، ص ٣٧٧ .

(١٩) دار المحفوظات العمومية، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ومضبطة (١) ،ص١٣٦.

(٢٠) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، ١، ٢، ٣، وسجلات ، اسقاط القرى ، ١، ٢، ٣، ٤، ٥، وسجلات الباب العالي ، من رقم ١ الى نهاية المجموعة ، وسجلات محكمة طولـــون ، وسجلات محكمة باب سعادة والخرق ،وسجلات محكمة قناطر السباع ، وسجلات محكمة الصالحية النجمية، ومحافظ دشت ففي هذه المجموعات صورة كاملة لواقع الحياة اليومية المصرية والعلاقات الاجتماعية .

(٢١) عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٢٢٨ — ٢٩٢ .

(٢٢) المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي ، رقم ٣١٣ ، مادة ٨٩ ، ص ٣٢٥ .

(٢٣) المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة طولون ، وسجلات الباب العالي .

(٢٤) عبد الرحيم عبد الرحمن الريف المصري ص ١٣٣ — ١٣٥ .

(٢٥) انظر : على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ص٩ ، ص ص ٧٠٤ ، حيث ذكر وصفا مطولا لانواع معامل التفريخ ، والسبة التي تؤخذ كاجر على عملية التفريخ .